مهددات الأمّن القوميّ في منطقة دول أفريقيّا جنوب الصَّحرَاء وأثرها في التنمية والتطور (الإرهاب نموذجا) خلال الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٨م

Threats to National Security in the Sub-Saharan African Region and Their Impact on Development and Development Terror as a Model During the period between 2010 - 2018

الدكتور إبراهيم بورمه احمد

Dr.Ibrahim Bourma Ahmad
Speciality Contemporary : Political History
Enseignant chercheur at Sharjah faculty of Educational Sciences - Department of History / King FAYCAL University in Chad
Email: abouahmatibrahim@gmail.com

المستخلص

ملخص

تعتبر منطقة افريقيا جنوب الصحراء من المناطق التي تأثرت بالإرهاب سلبا في المجال الفكري والعقدي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث احتلت الظاهرة موقعا هاما في سلم أولويات مشكلات المجتمع الدولي بشكل عام ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء بصورة خاصة، حيث يعد من بين التحديات التي تواجه العالم خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م، وأصبحت هذه الظاهرة اشد شراسة في المنطقة والإرهاب ليس مرتبطا بمنطقة جغرافية معينة فحسب، وإنما أصبح عالمي الطابع حيث عرفت افريقيا جنوب الصحراء ببروز ظاهرة الإرهاب فيها والذي يعد تهديدا يتجاوز الحدود الوطنية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

الكلمات المفتاحية:

مهددات، الأمن القومي، افريقيا جنوب الصحراء، التنمية – الإرهاب، التحديات، الانظمة، الاستراتيجية.

Abstract

Sub-Saharan Africa is considered one of the regions negatively affected by terrorism in the intellectual, doctrinal, social, political and economic fields, as the phenomenon occupied an important position in the hierarchy of priorities for the problems of the international community in general and Sub-Saharan Africa in particular, as it is among the challenges facing the world, especially after the events of the 11th. September 10, 2001 AD, and this phenomenon became more fierce in the region, and terrorism is not only linked to a specific geographical area, but has become global in nature, as Sub-Saharan Africa was known for the emergence of the phenomenon of terrorism in it, which is a threat that transcends national borders in sub-Saharan Africa.

Key words

Threats - National Security - Sub-Saharan Africa - Development - terroriste - Systems - Strategy

المقدمة

شكل الإرهاب في منطقة افريقيا جنوب الصحراء آثار سلبية في المجال الفكري والعقدي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي وازداد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بشكل واسع بحيث احتلت هذه الظاهرة أهتماما موقعا هاما في السلم الأهلي والمجتمعي فضلا عن أولويات مشكلات المجتمع الدولي عموما والافريقي على وجه الخصوص، حيث يعد من بين التحديات التي تواجه العالم خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أصبحت الظاهرة ليس مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة فحسب، وإنما أصبحت عالمية الطابع حيث عرفت افريقيا جنوب الصحراء ببروز ظاهرة الإرهاب فيها والذي يعد تهديدا يتجاوز الحدود الوطنية في المنطقة.

أهداف البحث

١. التعرف على واقع منطقة افريقيا جنوب الصحراء من خلال رصد وتحليل بدايات وتطورات ظاهرة الإرهاب فيها.

٢. معرفة مدى خطورة انتشار ظاهرة الإرهاب وبشكل خاص في منطقة دول الساحل والصحراء وتأثيرها على المستوى الوطني والإقليمي.

٣. التعرف على أهم الاستراتيجيات التي اتخذها دول منطقة الساحل الإفريقي في سبيل مكافحة الإرهاب.

أهمية البحث

١. موضوع ظاهرة الإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء من أهم المواضيع والمشكلات الجديرة بالدراسة.

٢. تسليط الضوء على أفكار الجماعات الإرهابية.

٣. يمكن أن تقدم هذه الدراسة ما يترتب على دول المنطقة لإدراك الخطر الذي يحيطها والبحث عن أنجح الحلول لهذه التحديات التي تواجهها.

إشكالية البحث

يسعى هذا البحث إلى معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تشكل ظاهرة الإرهاب الدولي تهديدا لأمن دول افريقيا جنوب الصحراء ؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة ؟

فرضيات البحث

١. تعد ظاهرة الإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء ظاهرة دولية وليست محلية.

٢. عجز دول منطقة افريقيا جنوب الصحراء على تحقيق الأمن والاستقرار.

٣. كلما كانت آليات مكافحة الإرهاب ركزت على تنسيق الاستراتيجيات الإقليمية كلما كانت فعالة لمواجهة الإرهاب.

منهج البحث

اتبع الباحث في دراسته لهذا الموضوع المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والتحليلي

جاءت الدراسة في أربعة مباحث، وتحت كل مبحث مطالب، المبحث الأول تناول مفهوم الإرهاب والمبحث الثاني تناول طبيعة تكوين المجتمع

والأنظمة السياسية في افريقيا جنوب الصحراء، بينما المبحث الثالث استعرض عن التحديات التي تواجه منطقة افريقيا جنوب الصحراء والمبحث الرابع والأخير تضمن الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في دول افريقيا جنوب الصحراء، ومن ثم الخلاصة وفيها النتائج والتوصيات الذي توصل اليها الباحث وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب

أولاً: الإرهاب لغة

لقد اقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسه ارهب بمعنى خاف.

والإرهابيون في المعجم الوسيط لفظ يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافه السياسية.

أما الموسوعة الدولية للإرهاب هو الأسلوب العشوائي في استخدام القوة لتحقيق الغرض السياسي ولكن هذا الأسلوب لا يتماشى مع عالم القرن العشرين حيث أن الإرهاب ترعاه منظمات إرهابية كبيرة[١]

أما في اللغات الأخرى فإن الإرهاب يأتي بمعنى الرعب وتعني خوفا أو قلقا متناهيا أو تهديد غير مألوف وغير متوقع.

فالقاموس الفرنسي (لاروس) عرف الإرهاب بأنه مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة.

أما القاموس الإنجليزي(أكسفورد) فقد عرف كلمة إرهاب بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية[٢]

وقد ذكر علماء اللغة العربية أن كلمة رهب تدل على مطلق الخوف فكل من أخاف أحدا فقد ارهبه سواء أخافه بالحق أم بالباطل وسواء أكان هجوما أم دفاعا.[٣]

والملاحظ في اغلب التعريفات اللغوية السابقة للإرهاب إنها جاءت معظمها مرتبطة بالعنف كأداة لتحقيق أغراض سياسية.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

١. هو عنف منظم تقوم به جماعة منظمة يهدف إلي خلق حالة من التهديد العام الموجه إلي دولة أو جماعة سياسية معينة لتحقيق أهداف سياسية أو غير سياسية وان كان الإطار السياسي هو الذي تتم فيه موجة العنف(٤).

٢. العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان دينه ودمه وعقله وماله ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق وكافة صور الفساد والأضرار بالأملاك العامة والخاصة، وهو بهذا التعريف اعتداء على الضرورات الخمس التي هي الدين والنفس والعقل والمال والعرض وبعبارة أخرى فانه فساد في الأرض على وجه العموم(٥).

المبحث الثاني: الأنظمة السياسية في افريقيا جنوب الصحراء وطبيعة تكوين مجتمعاتها.

أولاً: طبيعة تركيبة وتكوين مجتمع جنوب الصحراء

تميزت التركيبة الاجتماعية لدول المنطقة بطابع إثني متنوع مما جعل احتمالات الصراعات الإثنية متزايدة، هذه التركيبة الإثنية كان للاستعمار الدور الأكبر في وجودها وبالتالي عانت دول المنطقة من إشكالية بناء الدولة القومية وهو ما يفسر طبيعة النزاعات في المنطقة، ويعرف الساحل قوس الأزمات نظرا للصراعات الإثنية المستعصية بالسودان(دارفور وجنوب السودان)وتشاد ،كذلك الأزمات والتحديات الأمنية الداخلية التي تعرفها النيجر ومالي وموريتانيا ،وتتوسع هذه التهديدات الأمنية بسبب توفر عدد من الأسباب منها:

– الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وعرقيا مما جعل التجانس والتالف الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة للغاية مع غياب ثقافة وطنية موحدة مما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الاثنية في تشاد.

– فشلت الأنظمة السياسية القائمة في جنوب الصحراء التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانثروبوليجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول.

– ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا ،اقتصاديا، سياسيا) مما يخلق حركات التمرد والعنف السياسي مع انتشار الفساد السياسي مما أتاح الفرصة في تدخل الأطراف الخارجية وعلى حساب دول جنوب الصحراء.

– ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية أنتجت مليوني ضحية للمجاعة مما عزز حركات الهجرة غير الشرعية كما يجعل المنطقة سوقا مفتوحا للسلاح وبيئة لانتقال الأمراض.[٦]

من خلال ما تقدم نستنتج بأن افريقيا جنوب الصحراء تزخر بالتنوع على المستوى السوسيولوجي وهذا ما أثر على الأمن والاستقرار في المنطقة باعتبار أن العامل السوسيولوجي أصبح عامل سلبي بشكل واضح وعلى حساب المجتمع الافريقي جنوب الصحراء.

ثانياً: طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل

يؤثر طبيعة النظام السياسي على مستوى الأمن والاستقرار في الدولة بحيث تتسم الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية بأن مستوى التهديدات الأمنية تكون منخفضة عن الدول التي تتسم بأنظمة سياسية ذات طبيعة مستبدة ومنغلقة، وعليه سيتم إبراز الأنظمة السياسية لأهم دول افريقيا جنوب الصحراء:

١-**تشاد**: هي من أهم الدول المحورية والمهمة في افريقيا جنوب الصحراء فهي تقع في وسط القارة الإفريقية وقد تم الإعلان عنها كجمهورية في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨م فهي حصلت على الاستقلال من فرنسا في ١١ أغسطس ١٩٦٠م[٧]، وعليه نجد النظام السياسي في تشاد نظام هش على غرار الكثير من الأنظمة السياسية في دول افريقيا جنوب الصحراء.[٨]

٢-**مالي**: يتسم النظام السياسي في مالي بأنه نظام ديمقراطي جمهوري، ومالي هي دولة بغرفة برلمان واحد ،بالإضافة إلى أن السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا بالبلاد وقد حكم مالي منذ استقلالها الى الان مجموعة من الرؤساء لم يتمكنوا من خلق الاستقرار السياسي والمجتمعي في مالي الى الان.

إضافة لما سبق فقد بلغ عدد الأحزاب في مالي ٩١ حزبا منها ٥١ حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلقى كلها الدعم من السلطة في مالي مثل حزب تحالف من أجل التغيير الديمقراطي والتحالف من أجل الديمقراطية والجبهة الديمقراطية والجمهورية وحزب التقارب وغيرها.[٩]

٣-**النيجر**: حصلت النيجر على استقلالها عام ١٩٦٠م وكان هاماينـد يوري زعيم الحزب، فترة جفاف تسببت في تلف المزارع وخسارة الثروة الحيوانية والقضاء على الماشية كما حالت صعوبة المواصلات واتساع المناطق المنكوبة دون إيصال المساعدات الخارجية إلى المنكوبين من القرى والارياف بحيث لم تتمكن حكومة هاماينـد يوري من مقاومة تفاخم أزمة الجفاف وتمت إزاحتها بانقلاب سنة ١٩٧٤م واستلم السلطة مجموعة من العسكريين برئاسة تاكو لونيل سيني كونشي وبعد وفاته خلفه الكولونيل كلي سيو سنة ١٩٩٥م هكذا عرفت البلاد الكثير من حركات تمرد وانقلابات عسكرية وحركات التمرد مع الكثير من الاضطرابات الشعبية.(١٠)

٤-**موريتانيا**:عرفت موريتانيا العديد من الانقلابات العسكرية نذكرها على النحو التالي :

١- الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٧٥م وقد قام العقيد محمد المصطفى ولد محمد اليالك وهو يهدف للإطاحة بالرئيس المختار ولد داده بعد حكمه لموريتانيا ١٨ سنة.

٢- الانقلاب العسكري الثاني سنة ١٩٧٨م وقد قاده ضابط من اليمين الشيوعي.

٣- الانقلاب العسكري الثالث سنة ١٩٨٠م وقاده المقدم محمد خونا ولد هيدالة.

٤- الانقلاب العسكري الرابع سنة ١٩٨١م وقد قام به مجموعة من القوات المسلحة ضد الرئيس بن هيدالة الذي نجح في افشال الحركة الاتقلابية.

٥- الانقلاب العسكري الخامس ١٩٨٣م فقد أعلنت عنه أجهزة الأمن الموريتانية بانها فشلت من دون تحقيق الهدف.

٦- الانقلاب العسكري السادس ١٩٨٣م وقد قاده رئيس أركان الجيش

معاوية ولد سيدي أحمد الطابع.

٧-الانقلاب العسكري السابع ١٩٨٤م

٨-الانقلاب العسكري الثامن ١٩٨٧م وقد قادها مجموعة من العسكريين الزنوج في إطار الحركة الزنجية والتي تمثل قوات تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا.

٩-الانقلاب العسكري التاسع سنة ١٩٩٠م

١٠-الانقلاب العسكري العاشر سنة ١٩٩١م[١١]

بالإضافة إلى أن وجود انقلابات عسكرية أخرى وصلت إلى ١٥ انقلاب عسكري منذ استقلال موريتانيا إلى يومنا هذا، بحيث نجد هذه الانقلابات كرست دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع الأمر الذي يدل على عدم وجود الديمقراطية في مؤسسات الدولة، وهذا يدل على ضعف وفقدان التوجهات الديمقراطية في مؤسسات الدولة فضلا عن ذلك، هشاشة النظام السياسي القائم في البلاد وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة.[١٢].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منطقة افريقيا جنوب الصحراء

أولاً: أزمة بناء الدولة

تعكس إشكالية بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية التي تعاني منها دول القارة ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء خصوصا نتيجة الخلفية التاريخية للاستعمار الأوروبي في أغلب بلدان القارة الافريقية فضلا عن العوامل الداخلية.

الأمر الذي جعلت العملية السياسية في بلدان دول الساحل والصحراء غير مستقرة مع اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة على نفسها على نفسها وضعف المشاركة السياسية وتقيد الحريات المجتمعية مع جدوى في تناقض جدوى الديمقراطية فيها واستمرار المؤسسة العسكرية الجيش كعامل حاسم وفعال في عملية الانتقال السياسي نحو الأفضل وذلك عما كشفته عدة انتخابات رئاسية في كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد رغم تبني هذه الدول شيء من التوجهات الديمقراطية مع المجتمعات الافريقية.[١٣]

حيث لجأت الدول الأفريقية ما بعد الاستقلال إلى بسط الأيديولوجية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية كما أنها احتفظت بكثير من ملامح القوة الاستعمارية في ممارسة سياسة القمع والإكراه للهيمنة سلطة الحزب الواحد عندها أصبح الشعب بمعزل عن المشاركة السياسية الفعلية كما أن مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات الشعبية حرمت من التعبير عن نفسها أو أصبحت تحت سيطرة النظام وكذا التخلص من قيادات المعارضة.

ثانياً: الثروة وضعف التنمية في دول افريقيا جنوب الصحراء

تعرف دول الساحل الأفريقي بتعدد في مواردها الطبيعية والتي تعتمد عليها بشكل كبير في اقتصادياتها رغم ذلك تعزف بضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنمية لديها ،حيث أن بعض الدول في الساحل تصنف من أفقر بلدان المنطقة والأكثر هشاشه والأقل نموا نحو مجتمعاتها المتخلفة في الكثير من الجوانب

الأساسية.(١٤)

بالعودة إلى اكتشاف مؤشرات الثروة النفطية الهامة في افريقيا جنوب الصحراء من أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها نجد دولة تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان أنها أصبحت دول لا تنتج النفط في عقد الثمانينات لكنها أصبحت بعدها تنتج كما أن الدول المنتجة في السابق كنيجيريا والجزائر وأنقولا ارتفع إنتاجها، حيث كشفت شركة شل بي ني أول بئر للنفط في دلتا النيجر وفي نيجيريا عام ١٩٥٦م لكن بدأ الإنتاج عام ١٩٥٨م تم تصدير أول شحنة من النفط النيجيري الخام إلى أوروبا ومع توالي اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة زاد إنتاج نيجيريا من النفط الخام مما جعلها تحتل مكانة بين الدول المنتجة على مستوى المحلي والعالمي.

حيث بلغ دخل نيجيريا من إنتاج النفط كريع اقتصادي ٤٠٠مليار دولار خلال الفترة ١٩٥٦-٢٠٠٦م وحصلت البلاد على أكثر من هذا الدخل وفي عام ٢٠١٢م بلغت عائداتها السنوية ٩٤٦مليار دولار بسبب ارتفاع الأسعار، رغم الثروات الهائلة في نيجيريا إلا أن انتشار الفساد المالي والإداري مع نمو الصناعة النفطية وعائداته ،حيث تعرف نيجيريا بأعلى معدلات الفساد في العالم بالإضافة إلى سوء عدالة التوزيع.

أما فيما يخص دولة تشاد التي انضمت مؤخرا لقائمة الدول المنتجة للنفط منذ عام ٢٠٠٣م أذ قام اتحاد لشركات البترول الذي يضم شركة إيركسون موبايل وشيفرون الأمريكية وبيتروناس الماليزية باستخراج النفط من حوض دوبا جنوبي تشاد تم شحنه عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكمرون ويبلغ طوله ١٠٧٦كلم إلى ميناء كريبي الكاميروني في ساحل غينيا، بالرغم من العائدات النفطية لتشاد والتي من المنتظر أن يغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وسكانها التي بلغت تعدادها ١٣٥٨٧٠٥٣حسب إحصائيات ٢٠١٤م غير أن

الواقع المعاش على ارض الواقع عكس ذلك نظرا لانتشار الفساد المادي والإداري في مفاصل المؤسسات الحكومية.

من خلال ذلك نلاحظ أن هناك تنوع في مصادر الطاقة التي تتوفر عليه دول الساحل الأفريقي عموما بالأخص التي ركزنا عليها في البحث حيث مصادر الطاقة التي تستفيد منها لأجل تحقيق البرامج التنموية لديها غير أن فشل الأداء الوظيفي السياسي والاقتصادي إضافة إلى الفساد المالي والإداري المنتشرة في هذه الدول وانفراد أو احتكار القلة الحاكمة للموارد المتاحة للجميع كل ذلك كان سببا رئيسيا في حصول الكثير من حرمان المجتمع من ثرواته المنهوبة من قبل الجهات ذات التاثير في السلطة القائمة على امر المجتمع مع الأغلبية المضطهدة من قبل الجهات الحكومية نتيجة فشل الدولة في تحقيق العدالة المساواة والتنمية للجميع.[١٥]

إن الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكان افريقيا جنوب الصحراء حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢م فعلى مستوى الأفراد تم إحصاء أكثر من ٧٠٠ألف شخص يعانون من سوء التغذية في موريتانيا و٦ , ١مليون شخص في تشاد و ٥،٥مليون شخص في النيجر،حسب أحصائيات الأمم المتحدة فإن منطقة بحيرة تشاد[١٦] تعاني أكبر أزمة إنسانية في القارة الإفريقية حيث ظلت هذه المنطقة منذ فترة طويلة من أفقر المناطق وأكثرها تخلفا في العالم وفق المؤشرات للتنمية البشرية متدنية جدا في مجال التعليم والصحة حيث يعيش السكان في هذه المناطق أزمة حادة ناتجة عن التغير المناخي وتراجع بحيرة تشاد التي فقدت ٩٠٪ من مساحتها على مدى بضعة عقود والتي كانت تشكل مصدر العيش لسكان المنطقة إضافة إلى أعمال العنف من طرف جماعة بوكو حرام الإرهابية، وتفيد الأمم المتحدة أن حوالي ٧ , ١٠ملايين إنسان يحتاجون لمساعدات عاجلة في هذه المنطقة وحوالي ١ , ٧ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى درجة خطيرة وتعاني ولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا وضع مأساوي مع مجاعة حادة خاصة

في شمال وشرق نيجريا.

غياب التنمية انعكس على الاستقرار الأمني وأدى إلى انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا تهريب المخدرات بالإضافة إلى عمليات الاختطاف التي بدأت تشهدها افريقيا جنوب الصحراء بكثرة في السنوات الأخيرة.

وخلاصة القول ومما لا شك فيه أن الفقر وغياب التنمية والجهل إضافة إلى البطالة تعد من أهم منابع الانفلات الأمني في المنطقة حيث انخفاض مستوى المعيشة مع وفرة الثروة الهائلة والحرمان المادي والمعنوي مما ولد الغضب الشعبي وكذلك الشعور بالإحباط لأغلبية المجتمع من كل هذه العوامل والتي ترتبط بعضها مع البعض مع اتساع مظاهر الصراع والانفلات الأمني انتشار مع اتساع ظاهرة العنف والتطرف وبشكل خاص في منطقة الساحل الأفريقي.

*** أهم التنظيمات الإرهابية في افريقيا جنوب الصحراء**

لم تعرف القارة الافريقية في عقد التسعينات من القرن الماضي عرفت القارة ظهور العديد من الحركات الجهادية فيها وخصوصا مناطق جنوب الصحراء، وعليه سيتم التطرق إلى أهم هذه التنظيمات الإرهابية في المنطقة وذلك على النحو التالي:

أولاً: القاعدة وحلفاؤها في افريقيا جنوب الصحراء

يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي من أبرز وأقدم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وقد انبثق عنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن سنة ٢٠٠٦م وفي ٢٧يناير ٢٠٠٧م تأسست رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بقيادة الجزائري يحي أبو الهمام حيث اتخذت من منطقة الساحل الأفريقي تشير بعض التقارير الرسمية لتاريخ القاعدة في الصحراء أنها مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٠م) ركزت فيها على دخول المنطقة والتعرف

على السكان في المثلث الصحراوي الشاسع الواقع بين موريتانيا ومالي والجزائر وكان أهم شيء في هذه المرحلة هو تأمين الحصول على الأسلحة والمال.

المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣م) تمثل في إضافة قواعد للمقاتلين واستمرار وجودهم في المنطقة.

خلال منتصف السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين بدأ تنظيم القاعدة بشكل منهجي بتعزيز علاقاته القائمة مع الشبكات الجهادية حول العالم.[١٧] والقاعدة يتبعها جماعات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعها كحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا وجماعة أنصار الدين وحركة شباب المجاهدين في الصومال.[١٨]

حلفاء القاعدة في افريقيا جنوب الصحراء

١- حركة أنصار الدين:

تنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها عام٢٠١٢م ويتزعم هذه الحركة الشيخ ايا اغا غالي الملقب بأسد الصحراء وهو الزعيم السياسي والعسكري للحركة. وقد أعلنت أن عقيدتها تقوم على النضال من أجل القضايا المحلية المتصلة بمشكلات التهميش والإقصاء والمعاناة التي يتعرض لها أبناء المنطقة لذلك فتحت أبوابها لكل أبناء المنطقة من أجل الالتحاق بها والانخراط في صفوفها.

٢-جماعة التوحيد والجهاد:

وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ويعتمد على اختطاف الرهائن بالإضافة إلى أنه يضم العناصر الأفريقية الزنجية المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تأسست في أكتوبر ٢٠١١م بزعامة سلطان ولد بادي وقد أعلنت الجماعة أن عملياتها تستهدف دول غرب أفريقيا وخاصة مالي والسنغال.

٣-حركة الشباب المجاهدين :

لا يوجد تاريخ دقيق لتأسيس هذه الحركة إلا أن بعض التقارير السرية تشير إلى أن التأسيس كان في عام ٢٠٠١م وأسس أول مركز تدريب لهم في ٢٠٠٢م وأن مؤسس هذه الحركة هو أحمد عبد المعروف ب مختار أبو الزبير لقد ظهر نجم حركة الشباب عام ٢٠٠٦م إثر سقوط المحاكم الإسلامية وانتشر اسمها في ذلك الوقت بعد أن تداولته وكالات الأنباء والصحف الدولية، وتتميز الحركة بقساوة الفكرة وشذوذ المعتقدات وشدة الحكم وتكتيكاتها المدهشة التي أذهلت العقول مما جعل الأحزاب التي كانت تنظيمية بين أفرادها وبالحفاظ أيضا على السرية والكتمان والتسلسل الهرمي للإدارة الحركة رغم الصفعة الشديدة التي تلقتها مؤخرا والمتمثلة بمقتل زعيمها في الأول من سبتمبر٢٠١٤م

الأهداف والمعتقدات

-تكفير الأنظمة والحكومات

-الجهاد ماض إلى يوم القيامة

-محو الكفر العالمي من على الأرض

-عدم الاعتراف بجميع المؤسسات والهيئات الدولية

-عدم اعتقاد الحدود المرسومة بين الدول.(١٩)

ثانيا: جماعة بوكو حرام

مثلت حملة العمليات الإرهابية التي شنتها جماعة بوكو حرام بدءا من العام٢٠٠٩م أكبر تحدي أمني واجهته نيجيريا رغم أن تصاعد وتيرة الصدمات التي عمت البلاد بين رعاة المواشي والمزارعين ،لقد تطور هدف الجماعة الأيديولوجي من مجرد الدعوة إلى إتباع نموذج إسلامي متزن في شمال نيجيريا إلى تبني فكرة تأسيس دولة إسلامية في غرب إفريقيا بشكل عام ومنطقة بحيرة تشاد

بشكل خاص، في العام ٢٠٠٢م بدأت حملة عمليات العنف التي أطلقتها بوكو حرام متخذة شكل عصيان أقل تنظيما ومع حلول العام ٢٠١٥م باتت الجماعة تصنف على أنها التنظيم الإرهابي الأخطر في العالم ،يعتقد أن هذا التمرد الوحشي في سنته العاشرة قد خلف ما لا يقل عن ١٠٠ألف قتيل وتسبب في تهجير أكثر من ٦ , ٢مليون دول جنوب الصحراء.

صعود بوكو حرام:

تعني كلمة بوكو حرام التعليم الغربي حرام وهو الاسم الذي اشتهرت به جماعة أهل السنة والجهاد والتي أعيد تسميتها في مارس من العام ٢٠١٥م ب الولاية الإسلامية في غرب أفريقيا، وتؤمن الجماعة بأن التأثير الغربي هو السبب وراء فشل الدولة وانتشار الفساد السياسي والتخلف التنموي والفقر وغياب العدالة والمساواة في شمال نيجيريا وترى الجهاد في العودة إلى معين الإسلام طريقا واحدا للخلاص من ذلك الوهن. [٢٠]

نشوء وتطور بوكو حرام:

هناك ثلاثة أطر زمنية محددة كما يلي:

١-النشوء(١٩٩٥-٢٠٠٥م) برزت نواة ما سيكون لاحقا بوكو حرام مع جماعة الشباب في عام١٩٩٥م تحت قيادة أبو بكرالاول الذي كان مرشدا وقدوة لمحمد يوسف زعيم بوكو حرام، ظهرت بأسماء مختلفة مثل أهل السنة أو طالبان نيجيريا.

٢-الحضانة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) بدأت المرحلة الثانية مع تركيز الجماعة على تبشير أتباعها وتشريبهم أفكارها وقد عملت الحركة على التعتيم حول تلك الاهداف تلك الدعوة وغاياتها في تأسيس دولة إسلامية بشكل رسمي في هذه المرحلة.

٣-اللجوء إلى العنف وتنظيم الشبكات الإرهابية ((-٢٠٠٩بدأت

المرحلة الثالثة بعد مقتل زعيمها محمد يوسف دون محاكمة مع مجموعة من مؤيديه في الثلاثين من يوليو ٢٠٠٩م إذ كان هذا هو الحدث المحفزوالبارز والذي أشعل فتيل سيكولوجيا الحقد لدى سكان بيت بوكو حرام، أسندت المهمة بعد مقتل محمد يوسف إلى أبو بكر شيكاو الذي كان بروزه تحصيل حاصل كقائد لبوكو حرام.

وأعلنت هذه الجماعة مؤخرا انضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن أوضح ذلك زعيمها (نعلن مبايعتنا للخليفة وسنسمع له ونطيعه في أوقات العسر واليسر) بحسب موقع سايت المتخصص في رصد مواقع الجماعات الجهادية.

المبحث الرابع: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء

المطلب الأول: الاستراتيجيات الإقليمية

عندما يتم ذكر الإرهاب يقابله مباشرة الحرب ضده أو التحالف الدولي ضد الحرب على الإرهاب خاصة عرف بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والتي شكلت تحولا جذريا في الحرب غير المتكافئة بين الطرفين، بما أن ظاهرة الإرهاب اجتاحت منطقة الساحل الأفريقي حيث كان من نصيبها الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة بحيث لم تقف دول الميدان كتشاد ونيجيريا بالإضافة إلى زوال الجوار الإقليمي لم تكن مكتوفة الأيدي تجاه توسع التنظيمات الإرهابية في المنطقة حيث سعت إلى وضع إستراتيجيتها للتصدي لهذه الظاهرة في ظل تسارع الأدوار الدولية لبسط إستراتيجيتها لمحاربة الإرهاب في المنطقة.

أولاً: الاستراتيجيات الوطنية

هناك العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتبعة لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة افريقيا جنوب الصحراء غير أنه يتم التركيز على الإستراتيجية النيجيرية.

- الإستراتيجية النيجيرية لمحاربة بوكو حرام:

اتبعت الحكومة النيجيرية إستراتيجيتها في التعامل مع المتطرفين جماعة بوكو حرام من خلال:

١-القمع من جانب الشرطة والجيش :اتهمت قوات الأمن النيجيرية بارتكاب العديد من الانتهاكات ضد المدنيين حيث تؤكد منظمة العفو الدولية أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣م تم قتل أكثر من ٩٥٠شخص لتشبه في انتمائهم لجماعة بوكو حرام خلال احتجازهم في أماكن تواجد قوة المهام المشتركة ،كما تم الإشارة مسبقا أن نيجيريا دولة اتحادية معقدة بسبب وجود أكثر من ٢٥٠

مجموعة عرقية مما يعني أنها دولة مقسمة حيث تواجه تحديات أمنية كبيرة.[٢١]

٢- أجهزة الاستخبارات في الحرب ضد بوكو حرام التفاوض المحتمل:

منذ أغسطس ٢٠١٢م حيث غيرت بوكو حرام من تكتيكاتها بما في ذلك بدأت في استخدام المواقع الإلكترونية حيث يتعامل أعضاء بوكو حرام عبر الإنترنت مع الضباط والمخابرات النيجيرية وبالتالي تكهنت بعض التقارير المفاوضات المحتملة بين بوكو حرام والحكومة النيجيرية رغم ذلك لا يزال العنف مستمر.

حيث جاء إعلان وقف إطلاق النار في ١٧أكتوبر٢٠١٤م من قبل رئيس أركان الجيش النيجيري غير أن الاتفاق لم يتم التصديق عليها من قبل قادة بوكو حرام التي تستوجب من الجماعة خصوصا الإفراج عن جزء أو كل الفتيات التي تم اختطافهن من المدارس، اذ بذلت جهود واسعة من المفاوضات عن طريق الإنترنت من خلال شخصية سياسية نيجيرية وهو الحاكم السابق لولاية بورنو علي مدو شريف غير أن الزعيم الجديد للجماعة أبو بكر شيكاو يرفض أي شكل من أشكال التفاوض، في هذا السياق تم نشر شريط فيديو خاص حيث اكد بالقول (كل هذا كذب لم نوقع وقف إطلاق النار مع أي شخص لن نتفاوض ماهي مصلحتنا في التفاوض وقال الله أمرنا عدم القيام بذلك»[٢٢].

ثانياً: التنسيق والتعاون الإقليمي

تستدعي محاربة ظاهرة الإرهاب في المنطقة إستراتيجية إقليمية شاملة بين مجموعة دول الميدان ودول الإقليم معا للحد من هذه الظاهرة.

١- الخطة الإقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي:

دخلت الخطة الإقليمية لدول الساحل الأفريقي لسنة٢٠٠٩م ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل دول الاتحاد الإفريقي بعد أن فوض مجلس السلم والأمن الأفريقي هذه الدول لتشكيل جيش نظامي لمحاربة الإرهاب في المنطقة، في هذا السياق أقرت كل من (الجزائر ،ليبيا، مالي ،النيجر، موريتانيا) خطة أمنية

إقليمية تركز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها ٢٥ألف جندي من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع القبائل المنتشرة في الصحراء ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، حيث تتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي النيجر موريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة ومقرها في ولاية تمزاست الجزائرية أن تمارس الدول الأربعة عملياتها في مناطق كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتدمير قواعد ومخابئ الإرهابيين خصوصا في مثلث الحدودي الذي يربط مالي والنيجر والجزائر. (٢٣)

٢- مجموعة الدول الخمس الساحل(G5)

ظروف نشأة المجموعة: في ١٦فبراير ٢٠١٤م اجتمعت الدول الخمس (موريتانيا ،مالي، بوركينا فاسو ،تشاد ،نيجر) في العاصمة الموريتانية نواكشوط للتوقيع على الاتفاقية المنشئة لهذه المؤسسة ثم سميت بعد ذلك ب المجموعة ٥ الساحل، نسبة لعدد الدول الخمس التي وقعت على هذه الاتفاقية وهي كلها دول تشكل محورا أساسيا لدول منطقة الساحل، وقد نشأت المجموعة في ظروف يمكن حصرها في العوامل الآتية:

أ. تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، بعد سقوط جزء من مالي في أيدي بعض الجماعات المسلحة وفقدت مالي السيطرة على جزء كبير من شمال البلاد وجد بعض الحركات الإرهابية فرصة لتوسيع عملياتهم ! وفي الوقت ذاته وجد الإرهاب ذريعة للتمدد بعد توسيع فرنسا عملياتها العسكرية من خلال عملية خاصة اطلق عليه نسمية « برخان « فكان ذلك بمثابة تنشيط لبعض الجماعات الإرهابية ،كما انه سرعان ما تقوت هذه الحركات بفضل الدعم المتواصل من جانب نظيراتها في الساحل والغرب الأفريقي هذا الدعم تجاوز عمليات التدريب وتقديم المساعدات المالية ليشمل المشاركة الميدانية في مواجهة القوات الدولية، تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية

كان شاملا لدول الساحل حيث ورد في آخر تقرير للمركز الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية سنة٢٠١٤م أن الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا ارتفعت من ٢٢٠في عام ٢٠١٣م إلى ٢٥٤في عام ٢٠١٤م فيما وصل عدد الضحايا إلى ٦٠٥٢شخص وهي زيادة وصلت إلى ١٠٠٪بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

ب. التشكيل الجديد لخارطة الجماعات الإرهابية ،مع الانفلات الأمني في المنطقة والتغيرات التي حصل في الساحة الإقليمية والدولية تغيرت معها تلقائيا خارطة الحركات الإرهابية في المنطقة بتأثير من تلك التغيرات،وهذا التغير كان في صالح الحركات والجماعات الإرهابية إلى حد كبير كل ذلك جعل الجماعات الاربعة الدخول في تحالف موحد جديد يدعى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بقيادة اياد اغا ويضم التحالف أنصار الدين اغا غالي، والمرابطون يتزعمها مختار بالمختار، وإمارة منطقة الصحراء تتبع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكتائب ماسينا وسط مالي ،إضافة إلى العامل مبايعة جماعة بوكو حرام لداعش ،كما كان الوضع الليبي أيضا أثر مباشر في تكوين خلفية قوية للحركات الإرهابية في الساحل خاصة مع ظهور داعش ليبيا.(٢٤)

ج. فشل بعض المبادرات الإقليمية والدولية ،فيما يخص المبادرات الإقليمية بعضها مجرد تعهدات لم تنفذ كالمبادرات التي تعهدت بها إيكواس لإنشاء قوة عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب في اجتماعها العادي ال ٤٩التي انعقد في دكار، وبعض المبادرات نفذت لكن لم تؤت ثمارها حتى الآن كمبادرة لجنة حوض بحيرة تشاد.

أما المبادرات الدولية فالراجح أنها لم يكن الغرض منها القضاء على الإرهاب بقدر ما أنها اتخذت من الإرهاب ذريعة للتدخل في الشؤون الإفريقية وتبرر سياستها التوسعية والاستعمارية وليس التدخل الفرنسي وبناء القاعدة

الأمريكية في النيجر استثناء من هذا الوجه.

ففي ظل هذه الظروف والعوامل تأتي نشأة المجموعة ،وتكونت المجموعة من خمسة أجهزة وهي (مؤتمر رؤساء الدول ،مجلس الوزراء ،لجنة الدفاع والأمن، الأمانة الدائمة للمجموعة، لجان التنسيق الوطنية).[٢٥]

حيث ورد في بيان القمة الأولى في نواكشوط ١٦فبراير ٢٠١٤م أن رؤساء الدول قرروا إعداد برنامج بأولويات الاستثمار في المشاريع الهيكلية تعطي الأولوية للأمن والبنى التحتية الأساسية.

بينما عقدت القمة الثانية في أنجمينا العاصمة التشادية بين يومي ١٩-٢٠نوفمبر ٢٠١٥م للتنسيق والمتابعة بين دول الأعضاء لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية وتركز التعاون بين الأجهزة الأمنية (الشرطة، المخابرات العامة، القوات المسلحة على مستوى رؤساء الأركان).

٣- التحالف الإقليمي لمحاربة بوكو حرام:

بعد مصادقة الاتحاد الإفريقي في يناير ٢٠١٥م والموافقة على تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمواجهة بوكو حرام في منطقة غرب إفريقيا، ويضم التحالف الإقليمي كل من (تشاد، النيجر، الكاميرون إلى جانب نيجيريا وبنين) وتم تشكيل قوة التدخل المشتركة المتعددة الجنسيات في فبراير ٢٠١٥م قوامها ٨٧٠٠ جندي من الدول الخمسة المذكورة مقرها في أنجمينا العاصمة التشادية.

رابعاً: دور الاتحاد الإفريقي

يعتبر الاتحاد الإفريقي إطارا مؤسسيا يجسد التكامل الإفريقي بكافة أبعاده السياسية و الاقتصادية والأمنية ويعتبر جهازا مساعد على حل الأزمات والنزاعات سواء الداخلية أو الإقليمية.

حيث تعتبر الاتفاقية الإفريقية لسنة ١٩٩٩م نقطة مرجعية ومفصلية

بشأن مكافحة الإرهاب في القارة، اعتمدت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته التي عقدت في الجزائر في يوليو ١٩٩٩م ويذكر إعلان داكار ضد الإرهاب الذي اعتمدته القمة الإفريقية المنعقدة في السنغال في أكتوبر ٢٠٠١م والذي دخل حيز التنفيذ في اجتماع دول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي عقدت في الجزائر العاصمة سنة ٢٠٠٢م حيث تم اعتماد البروتوكول طبقا للمادة ٢١من الاتفاقية بهدف إتمامها الذي يهدف أساسا إلى تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية من البروتوكول المتعلق بتأسيس مجلس السلم و الأمن للاتحاد الأفريقي حول ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود القارية لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع جوانبه وكذلك تنفيذ المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة. (٢٦)

حيث أكدت المادة ٤ من البروتوكول التي تنص على أن يكون مجلس السلم و الأمن مسؤولا عن تنسيق الجهود القارية لمنع ومكافحته الإرهاب من خلال:

* وضع إجراءات تنفيذية لجمع ومعالجة المعلومات ونشرها.

* إنشاء آلية لتبادل المعلومات بين الأطراف عن اتجاهات الأعمال الإرهابية وأنشطة الجماعات وعن العمليات الفعالة و الناجحة لمكافحة الإرهاب.

* حدد البروتوكول دور المفوضية من خلال توفير المساعدات التقنية.

* إنشاء شبكة المعلومات والاتصالات مع الدول والمنظمات والهيئات التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالجماعات الإرهابية.

آليات الاتحاد الإفريقي لمحاربة بوكو حرام :

يعتبر الاتحاد الإفريقي أن بوكو حرام يشكل خطرا حقيقيا على نيجيريا وعلى المدن المحيطة بالمنطقة، حيث بعد سلسلة من الاجتماعات حول قضية الأمن والسلام في أفريقيا أعلن القادة أن الدول الإفريقية لا تمتلك الوسائل والمعدات للحرب ضد بوكو حرام.

حيث سمح الاتحاد الأفريقي بتشكيل قوة ٧٥٠٠جندي للقتال ضد تنظيم بوكو حرام بغية تعزيز التعاون والتنسيق في المنطقة، وقيام المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بزيارة عمل إلى دول إفريقية جنوب الصحراء حول إمكانية التعاون في مجالات مكافحة ظاهرة الإرهاب.

من جانب أخر صادق الاتحاد الافريقي في ٢٩ يناير ٢٠١٥ في القمة الافريقية الذي عقد في اديس اببا لمنع توسيع أنشطة بوكو حرام وباقي الجماعات الإرهابي والقضاء عليها والعمل على انشاء قوة إقليمية لمكافحة بوكو حرام، عندها تعهدت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد (نيجريا تشاد الكامرون النيجر) إضافة الى دولة البنين مع توفير(٨٧٠٠) الف مقاتل من جيوش هذه الدول غير ان الاتحاد الافريقي قام بزيادة عدد القوات العسكرية ليصل الى عشرة ألاف جندي حسب قرار مجلس السلم والامن بالاتحاد الافريقي عندها تتحرك هذه القوات في محيط منطقة بحيرة تشاد

الإرهابية أنشطة بوكو حرام وباقي الجماعات الإرهابية والقضاء عليها على إنشاء قوة إقليمية لمكافحة بوكو حرام، تعهدت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد (تشاد ،نيجيريا، الكاميرون، النيجر) إضافة إلى دولة البنين بتوفير ٨٧٠٠جندي. غير أن الاتحاد الإفريقي زاد عدد القوات العسكرية ليصل إلى عشرة آلاف جندي حسب مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي حيث تتحرك هذه القوات في محيط منطقه بحيرة تشاد. (٢٧)

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الدولية

أولاً: الإستراتيجية الفرنسية

اتبعت الإستراتيجية الفرنسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الوسائل التالية:

– الوسيلة العسكرية: تعتبر الوسيلة العسكرية من بين أهم الوسائل التي تعول عليها فرنسا في إطار إستراتيجيتها الأمنية في الساحل الأفريقي وهذا يرجع إلى أن الأخيرة تشهد عدد من الحركات التي خلقت حالات من الاضطرابات الأمنية. الجدير بالذكر أن السياسة الفرنسية في أفريقيا عموما والساحل الأفريقي خصوصا تتميز بالقوة من خلال التواجد العسكري بشكل مباشر وكذلك من خلال وجود القواعد العسكرية إضافة إلى التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر.

وعليه نجد الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة ترتكز وتقوم على مجموعة من الأهداف:

* الهيمنة على إفريقيا حتى وإن بدا من التصريحات الرسمية غير ذلك وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف في مقولته «إن لفرنسا قوات عسكرية تفوق قوتها وقدرتها القتالية

* إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا حيث يضم خبراء ومستشارين، وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية إلى ستة قواعد فقط. (٢٨)

وتتمركز أهم القواعد العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي على دول (تشاد – النيجر – مالي)

ومن إستراتيجية فرنسا أيضاً:

– اتفاقية الدفاع المشترك: تتعهد الأطراف المتعاقدة باسم الدفاع المشترك عن المجموعة الفرنسية الأفريقية في حال حدوث عدوان خارجي عليها.

– اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية: وهي اتفاقيات ثنائية تشمل عدة مجالات، المساعدات العسكرية والفنية والمساعدات لجيوش وأجهزة الشرطة، المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب، وتشمل هذه الاتفاقيات الثنائية ٢١دولة إفريقية.

ثانياً: إستراتيجية الأمم المتحدة

تعتبر جهود الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المتعلق بتمويل الظاهرة الإرهابية، صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣في ٢٨ديسمبر ٢٠٠١م أن مسألة تمويل ظاهرة الإرهاب أمر غير عادي، وطلب القرار الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من جميع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات والتصديق على جميع صكوك مكافحة ظاهرة الإرهاب الصادر عام ١٩٩٩م.[٢٩]

إذ يحيط المجلس الدولي علما بقرار الاتحاد الإفريقي الصادر في ٨ديسمبر ٢٠١١م فإنه يدين بشدة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن بهدف جمع الأموال أو كسب تنازلات سياسية في منطقة الساحل الأفريقي، مشددا على ضرورة الحاجة إلى معالجة هذه القضايا، ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مكافحة ظاهرة الاختطاف واحتجاز الرهائن وفقا للقانون الدولي الساري، يلاحظ في هذا الصدد قيام المنتدى العالمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب بنشر مذكرة الجزائر

بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع جني الجماعات الإرهابية أرباحا من عمليات الاختطاف قصد الحصول على فدية ورفض منحهم إياها. (٣٠)

في أعقاب تدفق المسلحين العائدين من ليبيا إلى منطقة الساحل والنزاع المسلح في شمال مالي، عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات واتخذ القرار رقم ٢٠٥٦الصادر عام ٢٠١٢م وقرار ٢٠٧١وقرار ٢٠٨٥في نفس العام، وأصدرت بيانا في ١٠ديسمبر ٢٠١٢م من أجل التصدي بفعالية للتحديات المترابطة التي تواجهها المنطقة.

الخاتمة

خلاصة هذه الدراسة وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها البحثية، توصل الباحث إلي مجموعة من النتائج المتعلقة بالإرهاب في افريقيا جنوب الصحراء.

١. اتضح لنا بعد دراستنا لهذا الموضوع ان الإرهاب ليس من المواضيع السهلة.

٢. هشاشة دول المنطقة وفشلها في احتواء مشكلاتها الداخلية بحيث أصبحت المنطقة بؤر الأزمات

٣. التنظيمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة كانت نتيجة لعدم وقدرة سيطرة الدولة لمشكلاتها الداخلية وسوء التعامل معها أدى إلي ظهور هذه التنظيمات الإرهابية.

٤. سارعت الدول الكبرى خصوصا فرنسا وأمريكا للتدخل في المنطقة تحت واجهات مختلفة لحماية وضمان مصالحها من التنظيمات الإرهابي.

التوصيات

١. أوصي الباحثين بالكتابة عن هذا الموضوع حتى يتضح لنا غموض وخطورة هذه الظاهرة على المستوى الدولي والإقليمي.

٢. أوصي دول المنطقة بإيجاد حلول لمشكلاتها الداخلية، بحيث تصبح المنطقة خالية من الأزمات.

٣. القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المنطقة.

٤. تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

الهوامش

(١) محمد الهاشمي: التعاون الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحث ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر ٢٠١١-٢٠١٢ م، ص٤٠.

(٢) نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٢٣.

(٣) نايف بن نهار: مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط١، مؤسسة وعي لدراسات والأبحاث، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٩٩.

(٤) مصطفى هويدا: دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الإرهاب، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية ٦٣، تونس ٢٠٠٨م، ص٥.

(٥) حسن نور حسن العلي: مارس ٢٠١٥م، جهود رابطة العالم الإسلامي في مكافحة الإرهاب، مجلة الرابطة، العدد٥٨٠، ص٢٥.

(٦) إلهام جواني: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٧) صالح حامد: التحول الديمقراطي في تشاد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٤م، ص ١٤٧.

(٨) تقرير الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت

الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤.

(٩) إكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية، المرجع السابق، ص٥٨.

(١٠) إكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(١١) محمود صالح الكروي :٢٠١١م، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣١، ص١١٩.

(١٢) إكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨-٦٠ .

(١٣) أحمد محمد سحنون: الإرهاب في الساحل الإفريقي، المرجع السابق ص٤٧.

(١٤) أحمد محمد سحنون: مرجع سبق ذكره ص ٥٣.

(١٥) صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي، مجلة القراءات الإفريقية، العدد ١١، يناير ٢٠١٢م، ص٢٥.

(١٦) أحمد محمد سحنون: مرجع سبق ذكره ص ٥٦ -٥٧.

(١٧) منطقة بحيرة تشاد تغطي مناطق شمال شرق نيجيريا، وأقصى شمال الكاميرون، وغرب تشاد، وجنوب شرق النيجر، وتتشارك هذه الدول الحدود التي يسهل اختراقها على مياه البحيرة القليلة العمق.

(١٨) إكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

(١٩) تشارلز يستر: التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم

القاعدة، مركز بروكنجر، الدوحة، ٢٠١٦م ، ص ٦

(٢٠) وائل رمضان :٢٧- ١١- ٢٠١٧م إفريقيا فريسة للإرهاب والفقر والتنصير، مجلة الفرقان، العدد ٩٤١، ص ٩

(٢١) كمال محمد علي: إفريقيا وتحديات الحركات الجهادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، أغسطس ٢٠١٥م، ص ٣-٤

(٢٢) فريدوم اونوها: تقرير: بوكو جرام ديناميات صعود وتراجع جماعة عنيفة في نيجيريا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ أبريل ٢٠١٨، ص ٣.

(٢٣) أحمد محمد: المرجع السابق ص ٨٨.

(٢٤) أحمد محمد: المرجع السابق ص ٨٩.

(٢٥) أحمد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣ - ٩٤.

(٢٦) محمد بشير جون: ١٩ـ١٠ـ٢٠١٧م ،جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب، دراسة تطبيقية على المجموعةG5 للساحل الأفريقي، مجلة قراءات أفريقية، على الرابط التالي:

www.qiraatafrican.com

(٢٧) محمد بشير: جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب، المرجع السابق، ص٢٢.

(٢٨) أحمد محمد: مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

(٢٩) أحمد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣٠) اكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

المصادر والمراجع

١. أحمد محمد سحنون: الإرهاب في الساحل الإفريقي.

٢. إكرام نجوش: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

٣. إلهام جواني: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

٤. الأمم المتحدة: حلقة عمل المعنية بالتنفيذ الإقليمي لإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الجنوب الأفريقي، ٥-٦ أكتوبر ٢٠١١م، ص ١٤.

٥. الأمم المتحدة: مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن ١٣ مايو ٢٠١٣م، ص٤.

٦. تشارلز يستر: التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، مركز بروكنجر، الدوحة، ٢٠١٦م، ص ٦

٧. تقرير الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤.

٨. حسن نور حسن العلي: مارس ٢٠١٥م، جهود رابطة العالم الإسلامي في مكافحة الإرهاب، مجلة الرابطة، العدد٥٨٠، ص٢٥.

٩. صالح حامد: التحول الديمقراطي في تشاد، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٤م، ص ١٤٧.

١٠. صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي، مجلة القراءات الإفريقية، العدد ١١، يناير ٢٠١٢م، ص٢٥.

١١. فريدوم اونوها: تقرير: بوكو جرام ديناميات صعود وتراجع جماعة عنيفة في نيجيريا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ أبريل ٢٠١٨، ص ٣.

١٢. كمال محمد علي: إفريقيا وتحديات الحركات الجهادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، أغسطس ٢٠١٥م، ص ٣-٤

١٣. محمد الهاشمي: التعاون الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحث ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر ٢٠١١-٢٠١٢ م، ص٤٠.

١٤. محمد بشير جون: ١٩-١٠-٢٠١٧م ،جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب، دراسة تطبيقية على المجموعة G5 للساحل الأفريقي، مجلة قراءات أفريقية، على الرابط التالي: www.qiraatafrican.com

١٥. محمود صالح الكروي :٢٠١١م، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٣١، ص١١٩.

١٦. مصطفى هويدا: دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الإرهاب، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية ٦٣، تونس ٢٠٠٨م، ص٥.

١٧. نايف بن نهار: مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط١، مؤسسة وعي لدراسات والأبحاث، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٩٩.

١٨. نبيل أحمد حلمي: الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام،

دار النهضة العربية، القاهرة، ص٢٣.

١٩. وائل رمضان :٢٧- ١١- ٢٠١٧م إفريقيا فريسة للإرهاب والفقر والتنصير، مجلة الفرقان، العدد ٩٤١، ص ٩.